

زكريا محمد\*  
خالد فرّاج\*\*

## أثر الحرب على لبنان في الوضع الفلسطيني: آراء ومواقف القوى السياسية

أثارت الحرب الإسرائيلية على لبنان، بتوقيتها وحجمها ونتائجها المفاجئة، جدلاً من طراز خاص في الصفوف الفلسطينية. ففي الأيام الأولى للحرب، بدا كأن قطاعاً لا يستهان به من المثقفين والكادرات السياسية يلوم حزب الله على انعدام حذره، وعلى مغامرته، وعلى سوء تقديره للأمور حين قام باختطاف الجنديين الإسرائيليين. لكن هذا القطاع لم يكن كله ينطلق من الاعتبارات ذاتها. إذ إن جزءاً منه كانت تساوره المخاوف من أن يكرر حزب الله تجربة صدام حسين وعوده بالصمود والانتصار، وأن تنزل بالعرب هزيمة جديدة، في وقت لا نستطيع تحمل مثل هذه الهزيمة عربياً وفلسطينياً. كما أن قسماً آخر كان يخشى أن يصيب الفلسطينيين في هذه الحرب ما أصابهم في الحرب الأميركية ضد العراق سنة 1991. إذ حينها وقف قطاع لا يستهان به من الكادر الفلسطيني ضد هذه الحرب، التي انتهت بهزيمة صدام وبمعاوية الشعب الفلسطيني من جانب جميع حلفاء الولايات المتحدة العرب. ولم يكن هؤلاء راغبين في تكرار الأمر.

لكن ما إن ثبت أن حزب الله لا يكرر تجربة صدام حسين، وأنه أعد نفسه جيداً للمواجهة، حتى أعاد قطاع كبير من هؤلاء الناس بناء موقفه كي ينخرط في الموقف العام للجمهور الفلسطيني. وهكذا، اصطفت الأغلبية من الكادرات السياسية والثقافية وراء المقاومة اللبنانية، باعتبارها تخوض معركة وطنية شاملة، وتقلص حجم المتشككين إلى الحد الأدنى.

في المقابل، كان الموقف الشعبي محسوماً تماماً منذ البدء، على الرغم من المخاوف من إمكان الهزيمة؛ إذ اصطفت الأغلبية الساحقة إلى جانب حزب الله والمقاومة اللبنانية. فبحسب استطلاع أجرته شركة "الشرق الأدنى للاستشارات" (Near East Consulting) في رام الله، في 7 آب/أغسطس، تبين أن 97% من الفلسطينيين يؤيدون مقاومة حزب الله، وأن 95% من المسيحيين الفلسطينيين يتخذون الموقف ذاته. أي كان هناك إجماع لم يسبق له مثيل على أن معركة حزب الله معركة وطنية تجسد نموذجاً متميزاً من حيث الاستعداد والصمود والصلابة القيادية والأداء المتميز والفعال.

وعلى المستوى الشعبي أيضاً لم يكن من الصعب ملاحظة مدى اهتمام الجمهور الفلسطيني وتفاعله مع الأخبار اليومية الآتية من ميادين القتال. فعلى سبيل المثال، في ليلة 14 تموز/يوليو أضيئت سماء مدينة رام الله بالألعاب النارية حين أعلن الأمين العام لحزب الله تدمير البارجة الحربية قبالة شاطئ بيروت، هذا إلى جانب المسيرات التضامنية التي انطلقت في جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة تضامناً مع لبنان وغزة.

ويمكن الجزم أن الفترة الممتدة من 2006/7/12 حتى 2006/8/14 شكلت فترة من الشلل شبه الكامل في المجتمع الفلسطيني، إذ إن الأغلبية العظمى تسمرت أمام شاشات التلفزة، وأصبحت الحرب الموضوع الوحيد للحديث بين الناس، إلى حد أن العدوان على قطاع غزة صار أمراً شبه منسي، على الرغم من القتل اليومي هناك.

وإذا كانت نتائج هذا الاستطلاع مُمثلة فعلاً – وليس لدينا ما يدل على غير ذلك – يمكن أن نقدر أن نسبة الـ 3% التي لم تؤيد حزب الله تمثل، في أكثريتها الساحقة، ذلك القسم المتشكك من النخبة السياسية – الثقافية الفلسطينية، والمرتبطة بالسلطة الفلسطينية وبمنظمة التحرير أساساً. ومن الواضح أن هذا القسم ظل على موقفه المتشكك، ورفض أن يعيد تقويم موقفه من المواجهة. إذ ركز على أن للصراع الدائر في لبنان جانباً إقليمياً أهم من جانبه الوطني. أي أنه صراع يخاض من أجل مصالح إيران، في مواجهة العرب، وفي مواجهة الولايات المتحدة الأميركية. لذا فإن من الخطأ الاصطفاغ إلى جانب محور معاد للمحور السعودي – المصري في هذه الحرب.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن نسبة معينة من هذا القسم اتخذت هذا الموقف لأنها كانت تعتقد أن انتصار حزب الله يمكن أن يؤدي إلى انتصار للأصولية الدينية على العلمانية، الأمر الذي قد يعرض الحريات الشخصية في فلسطين وفي العالم العربي إلى خطر كبير.

غير أن القسم الأكبر من هذا القطاع كان يبرر موقفه بخوفه من أن يؤدي انتصار حزب الله إلى التأثير مباشرة في التوازنات الداخلية الفلسطينية؛ أي أن يؤدي إلى تقوية "حماس" على حساب "فتح"، في الصراع الداخلي الملتهب بينهما. وهذا يفترض أن جزءاً كبيراً من هذا القطاع ينتمي إلى حركة "فتح"، وإلى من يدور في فلكها. فالمزاج العام القيادي والكادري المتوسط في "فتح" كان حساساً تجاه تأثيرات المعركة في الداخل الفلسطيني. غير أن الاستطلاع المذكور أكد أن صمود حزب الله لم ينعكس تأييداً لحركة "حماس". فقد بين أن تأييد "حماس" ظل كما هو في أوساط الشعب الفلسطيني، أي في حدود 30٪.

لكن أسباب الشك تبخرت في معظمها؛ فالمقاومة لم تكرر تجربة صدام حسين، واتضح أن الصراع في لبنان لم يؤثر جدياً في ميزان القوى الداخلي في فلسطين. مع ذلك ظل هذا القطاع على موقفه، الأمر الذي يوحي بأن أسباباً أخرى تقف وراء ذلك، أسباباً أعمق تتعلق بالمصالح وارتباطات أصحاب هذه المصالح الإقليمية والدولية.

من هذا القطاع يمكن فرز نسبة كانت تريد، منذ البدء، لحزب الله أن يهزم. وعلى الرغم من أن الأوضاع لم تكن تسمح لهذه النسبة بالتعبير عن رأيها علناً، فالكل يعلم أنها كانت لا تتورع عن إعلان هذا الموقف في مجالسها الخاصة. "هذه الحرب لمصلحتنا"، كما نُقل عن أحد ممثلي هذه النسبة. فهي، في رأيه، ستؤدي في النهاية إلى الخلاص من "حماس" وحكومتها، وتعيدنا إلى الطريق القديم ذاته. ولم يكن لدى هؤلاء الناس شك في أن المعركة محسومة، وأن مصير حزب الله سيتقرر خلال أسبوع أو أسبوعين، على أكثر تقدير. كانوا يؤمنون إيماناً مطلقاً بأن ما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل سيتحقق. لذا طالبوا الرئيس الفلسطيني بإقالة حكومة "حماس"، وتأليف حكومة طوارئ فوراً، بناء على ما طلبته كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، التي طرحت هذا المطلب على طاولة الرئيس محمود عباس. وحين أحجم الرئيس عن فعل ذلك، وتلكأ، أخذوا ينعتهون بشتى النعوت السيئة. وإذا جاءت نتائج الحرب عكس رغباتهم أخذوا يحاولون التكيف إزاءها، لكن من دون إحداث تغيير جوهري في مواقفهم. فجدالهم يقوم الآن على أن حزب الله لم ينتصر، وإنما جلب الدمار إلى لبنان. وهم يبدون حزناً على لبنان أكثر من اللبنانيين أنفسهم.

وحين يتعلق الأمر بالاستفادة من تجربة المقاومة اللبنانية، نجد أن نسبة الـ 3٪ هذه تبدي الحذر ذاته. فهي تركز على اختلاف الأوضاع بين لبنان وفلسطين، ولا ترى أن حزب الله قدم نقداً عملياً لأساليب تنظيمات المقاومة الفلسطينية وطرقها، بل ترى أن الخطر يكمن في تبني الناس النقد والسير على هديه.

وفي المقابلات القصيرة التي أجريناها مع ممثلين لوجهات نظر قوى رئيسية في فلسطين المحتلة، والتي وضعها أصحابها بصيغتها النهائية المنشورة أدناه بعد تحريرنا الأولي لها، يمكن أن نرى كيف تفاعلت التيارات الرئيسية في الساحة الفلسطينية مع الحدث اللبناني، بعد أن انتهت الحرب واتضح نتائجها العسكرية. كما يمكن أن نرى ظلالاً واضحة للمواقف المتباينة التي عرضناها. فهناك من يرى في نتائج المعركة انتصاراً تاريخياً، سيكون له انعكاسات كبيرة على الصراع في فلسطين. وهناك من يحاول أن يوازن موقفه ملتفتاً إلى الصمود الكبير للمقاومة، والفشل الإسرائيلي في دحرها، وناظراً في الوقت نفسه إلى الدمار الذي حل بلبنان، والخطر المتمثل في صراع المحاور في المنطقة. إضافة إلى ذلك، هناك التيار الذي يبدي حذراً واضحاً من أي حديث عن انتصارات للمقاومة، كما يبدي مخاوف جدية من انعكاسات غير مرغوب فيها لتجربة حزب الله على الأحوال في فلسطين. ■

### ياسر عبد ربه\*

على الرغم من الآثار الكارثية التي تركتها الحرب في لبنان، سواء على مستوى الضحايا المدنيين، أو البنية التحتية التي دمرت تدميراً شبيهاً كامل، أو الحياة المدنية والاقتصادية، فإن هذه الحرب تركت مجموعة من الانعكاسات على لبنان والشرق الأوسط، وعلى القضية الفلسطينية بصورة مباشرة، استناداً إلى موقع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من الصراع الإسرائيلي - العربي عامة. وما يهمنا من هذه الانعكاسات تلك التي تتمتع بأبعاد سياسية واستراتيجية، نذكر أهمها:

(1) فشل الحلول الجزئية والأحادية للصراع العربي - الإسرائيلي، وانتهيار النظرية السياسية التي بدأها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود براك، بانسحابه الأحادي الجانب من لبنان من دون تصفية كاملة لآثار الاحتلال، كإبقاء على مزارع شبعا تحت الاحتلال، وعدم إطلاق الأسرى اللبنانيين، واستمرار حليفه أريئيل شارون في انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة مع بقاء الاحتلال مسيطراً على مداخل القطاع ومخارجه، ناهيك عن استمرار توغلاته وعدوانه المستمر تحت ذريعة إطلاق الصواريخ "البدائية" على إسرائيل. هذه النظرية، التي قام

عليها لاحقاً حزب كديما، بعد وفاة المؤسس شارون، انهارت تماماً باعتراف رئيس الحكومة، إيهود أولمرت. وارتباطاً بهذا الفشل، نأمل بأن الجانب الإسرائيلي بدأ يدرك أن أية معالجات جزئية للاحتلال، من دون حلول تتفق عليها الأطراف المتنازعة، لا تعني في حقيقة الأمر سوى الاستعداد مجدداً لحلقة أخرى من النزاع والصراع الدموي.

(2) أكد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وكذلك الحرب الأخيرة على لبنان، فشل القوة العسكرية في إملاء انتصار سياسي على الطرف المقابل، وإن آثار الحرب التدميرية لا تقع على طرف من دون الآخر، وإنما قد تصيب أي طرف مهما تبلغ قوته العسكرية. فالخسائر التي لحقت بإسرائيل، على محدوديتها مقارنة بلبنان، تنهي بصورة كاملة نظرية الحرب "النظيفة"، أو الحرب على أراضي الغير.

(3) انهارت أيضاً نظرية العمق الاستراتيجي التي تحاول إسرائيل عبرها الإبقاء على احتلالها لبعض الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في أية تسوية لاحقة للصراع، وثبت أن العمق الأمني يكمن في اتفاقيات متبادلة وعادلة مع الأطراف المتنازعة، ويمكن أن يؤخذ المثالان المصري والأردني نموذجين.

(4) تعززت في هذه الحرب القناعة والحاجة إلى الشرعية الدولية، باعتبارها الوسيلة الفعالة والوحيدة لحل النزاعات الإقليمية حلاً متوازناً ومستقراً. ورأينا في الحرب كيف عمد لبنان وإسرائيل إلى الالتكأ على الشرعية الدولية لإيجاد مخرج للحرب سريع وملائم. كما رأينا أهمية التسلح بالشرعية الدولية في حسم النزاع، وقدرة هذا السلاح على حشد قوة ضاغطة وفاعلة.

(5) وقعت إسرائيل في حربها على لبنان في خطاب حاولت دائماً أن تنأى بنفسها عنه، وهو خطاب الشرعية الدولية. فقد حاولت أن تتكئ في عدوانها على لبنان على الشرعية الدولية، وخصوصاً على القرار 1559، وحاولت أن توهم العالم بأن حربها هذه تجري تحت عنوان تطبيق ذلك القرار. هذا بحد ذاته يجب أن يستثمر في ضغط سياسي لإلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولإبراز الازدواجية المطلقة في تعاملها مع الشرعية الدولية. فهي تسوق حربها على لبنان باسم الشرعية الدولية، وتتنكر في الوقت نفسه لعشرات القرارات الدولية.

(6) يمكن لنشر قوات دولية في الجنوب اللبناني من أجل حماية وقف إطلاق النار أن يشكل نموذجاً يؤخذ به في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، شرط أن يكون انتشار هذه القوات في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل متزامن للحفاظ على الوحدة السياسية والجغرافية للأراضي الفلسطينية.

(7) أكدت الحرب على لبنان قدرة الدول العربية على التأثير والضغط السياسي في المحافل الدولية المقررة، إذا ما توحدت جهودها وخطابها. وقد رأينا ذلك في الصيغة النهائية للقرار 1701، الأمر الذي يدفعنا إلى التطلع نحو تحرك عربي فاعل لإحياء مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت.

إن نتائج الحرب الأخيرة على لبنان، إلى جانب انهيار نظرية الحلول الأحادية والجزئية، يمكن أن تعيد الاعتبار إلى عملية سياسية ذات معنى تجلب رعاية دولية وعربية فاعلتين. وهذا يعتمد، إلى درجة كبيرة، على نضج القيادة الإسرائيلية لمثل هذه العملية، بالترافق مع قناعة أميركية وأوروبية بأن حل هذا الصراع يمر عبر بوابة الشرعية الدولية وقراراتها، لا عبر حلول خارجة عن هذه الشرعية أو تنتقص منها.

أريد أن أشير أيضاً إلى أن أي مقارنة عسكرية فلسطينية تتطلع إلى استنساخ نموذج حزب الله العسكري هي مقارنة عرجاء ومحكوم عليها بالفشل سلفاً، وذلك لأسباب سياسية وجغرافية معروفة للجميع.

والمؤسف أننا سمعنا من بعض القيادات الفلسطينية، وخصوصاً من حركة "حماس"، أن هناك محاولة لدراسة تجربة حزب الله العسكرية و"استنساخها" من دون أن تطال هذه الدراسة تجربة حزب الله السياسية، من حيث طريقة إدارته السياسية لهذه الحرب، وعلاقته بالدولة والقوى السياسية، وأخيراً علاقته بالشرعية الدولية وموضوع الأسيرين.

لقد قدم حزب الله، على لسان أمينه العام، خطاباً سياسياً ناضجاً تعامل بواقعية ومسؤولية مع ظروف الحرب وتداعياتها. فقد قبل بمرجعية الدولة اللبنانية وحكومتها لإدارة هذه الحرب على الصعيد الدبلوماسي، سواء بعدم معارضته نقاط رئيس الحكومة، فؤاد السنيورة، السبع التي تحولت إلى آلية عربية لوقف الحرب، أو بوضع مصير الأسيرين في تصرف الدولة اللبنانية، وأخيراً بقبوله بقرار مجلس الأمن 1701، أي بالشرعية الدولية، واستعداده المعلن - على الأقل - لتطبيقه، ناهيك طبعاً عن خضوع العمل العسكري خضوعاً تاماً للقيادة السياسية.

نأمل أن تدرس القوى الفلسطينية التجربة السياسية لحزب الله، وتستخلص العبر القادرة على وقف التفتت والتشرذم لمصلحة بناء موقف سياسي عقلائي قادر على توظيف القوة الفلسطينية المتبقية في مواجهة الاحتلال ومشاريعه. ولا نريد هنا أن نتطرق إلى فوارق أخرى لها علاقة باستخدام السلاح للاستعراض، وبتحول قوى المقاومة إلى ميليشيات تنتهك أمن المواطن وتزيد في الضيق في معيشتهم.. فهذا ميدان آخر للمقارنة يلمسه الشارع الفلسطيني لمس اليد كل يوم. ■

## وصفي كبها\*

كشفت معركة الحرب السادسة، أو حرب تحرير الأسرى كما أسميها، مفاجآت كثيرة واكبت هذه المعركة طوال 33 يوماً من القتل والدمار والتخريب وتحطيم البنية التحتية اللبنانية، مثيرة أسئلة أساسية تتعلق بطبيعة الصراع في المنطقة.

ويلفت النظر تحول الرأي العام الإسرائيلي في هذه الحرب. فبعد أن توحد الجميع خلف الحكومة في بدايات المعركة، حدث ارتباك في الموقف بعد مرور أكثر من عشرة أيام، تطور بعد أن اتضحت نتائج المعركة إلى حركات احتجاج ومطالبات بالتحقيق والإقالة والعزل، الأمر الذي أشعل حرباً داخلية في صفوف الجيش والسياسيين. فقد أيقن الجميع أن إسرائيل أخفقت في تحقيق أي من الأهداف المعلنة لهذه الحرب.

وعند الحديث عن تقويم هذه الحرب ونتائجها على المنطقة والعالم العربي، وعلى المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، يظهر بوضوح أن قوة الردع الإسرائيلية تلقت ضربة قاسية في هذه الحرب. إذ تمكنت المقاومة اللبنانية من كشف حقيقة ما يسمى قوة الردع هذه، التي ظلت على مدار العقود الأربعة الماضية فزاعة فرضت إسرائيل من خلالها تسويات ومخططات توسعية وعدوانية شملت المنطقة بأسرها. فقد استطاعت المقاومة اللبنانية كسر هيبة الجيش الإسرائيلي، ومرغت أنفه في وحل التراب اللبناني، الأمر الذي عزز خيار المقاومة على صعيد القضية الفلسطينية، وكشف أمام الجميع حقيقة أن الخيار السياسي يلزمه أرضية من مقاومة صلبة كي يتمكن من تحقيق الأهداف الوطنية.

لقد واجهت المؤسسة العسكرية - السياسية إخفاقات على أكثر من صعيد في هذه الحرب:

(1) فشل استخباراتي أدى إلى ارتكاب القيادتين العسكرية والسياسية أخطاء فاحشة في تقويمهما قدرة المقاومة اللبنانية واستعدادها لإدارة معركة واسعة. وتأثير هذا الفشل في المؤسسة العسكرية، وفي منظورها المستقبلي، سيكون كبيراً جداً.

(2) فشل تكنولوجيا الحرب الإسرائيلية، ولا سيما الجوية منها، في حسم الحرب، وفي تحقيق عدد من الأهداف التي حددت لها. كما فشلت دبابة المركافا في الحرب البرية، إذ كانت هدفاً سهلاً للمقاومة، وهو ما أدى إلى انهيار ثمره أعوام طويلة من الأبحاث والاستثمارات الطائلة في التكنولوجيا الهندسية لصناعتها.

(3) فشل في إبقاء المعركة بعيداً عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية وعن العمق الاستراتيجي، وفشل في إنهاء الحرب في وقت قصير وبأقل الخسائر في الجانب الإسرائيلي.

(4) ارتباك في إدارة المعركة كشف عن حقيقة تخبط القيادة السياسية التي كانت أسيرة تجاذبات الجيش وإملاءاته من جهة، وإملاءات البيت الأبيض من جهة أخرى، الأمر الذي عكس حالة من التخبط وعدم الاتزان في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

أمام هذه الإخفاقات أخذت عناصر كثيرة في الجيش الإسرائيلي تدفع نحو توسيع العدوان على قطاع غزة، على أمل وقف إطلاق الصواريخ على سديروت والمناطق المحيطة بها، وبحجة العمل بسرعة قبل أن يتسلح المقاومون هناك بأنواع جديدة من الصواريخ قد تضع إسرائيل خلال فترة قريبة أمام معضلة كبيرة. والحق أن قيادة الجيش الإسرائيلي تريد أن تستعيد صورة الجيش الذي لا يقهر بعد أن أهدرت في لبنان. لكن السؤال المطروح هو: هل ستكون المقاومة الفلسطينية لقمة سائغة، أم أن السحر سينقلب على الساحر وسيمنى الجيش الذي لا يقهر بهزيمة جديدة وانتكاسة أخرى؟

لقد فرضت الحرب إعادة النظر في كثير من المسلمات التي حكمت آليات الصراع العربي - الإسرائيلي وعوامله، إذ: (1) أحدثت تغييراً كبيراً في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي اعتمدت طوال عقود على ثوابت معينة أنتجت حالة الامتثال والعجز العربي.

(2) حدث تطور نوعي سلبي في الموقف العربي فيما يخص موضوع المقاومة برمتها. فقد انتقل من حالة الصمت إلى محاولة العمل على إجهاضها. والحقيقة أن هذا الموقف لم يكن فجائياً، فقد بدأ بالتشكل بعيد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إذ شهدنا نشوء تجمع واسع شمل جميع الأطراف حتى الجزء من المحلي منها لإجهاض تجربة "حماس" كحركة مقاومة وكحركة سياسية. لذلك ليس غريباً أن يأتي الموقف الرسمي العربي من المواجهة الأخيرة أكثر وضوحاً، الأمر الذي يعني أن هذه الأنظمة صارت مضطرة إلى الاصطفاف ضد أي حركة مقاومة من أجل الحفاظ على استقرارها.

(3) انتقلت المقاومة من مرحلة الدفاع عن النفس وردات الفعل إلى مرحلة من المبادأة والمبادرة. ودليل ذلك هو "الوهم المتبدد" في قطاع غزة وعملية "الوعد الصادق" لحزب الله.

ولدت الحرب الأخيرة حراكاً سياسياً على الساحة الفلسطينية. فلأول مرة تبدي القيادة السياسية في إسرائيل استعدادها للجلوس مع رئيس السلطة الفلسطينية من دون أن يطلب هو ذلك. وقد كنا دائماً نرى القيادة الفلسطينية تلهث للجلوس مع القيادة الإسرائيلية. أما الآن فقد اختلفت الأمور، إلى حد أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، أعلن أنه لن يجلس مع أولمرت قبل أن يتم التحضير الجيد لهذا اللقاء. كما شهدنا تقاطر عدد من وزراء الخارجية في الدول الأوروبية إلى المنطقة، إضافة إلى بلير وأنان. وكذلك فتحت هذه الحرب ملف الجولان والأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

كشفت الحرب أيضاً مدى أهمية التفاف الجماهير حول المقاومة من خلال سياسة موزونة، الأمر الذي دفع نائب رئيس المكتب السياسي لـ "حماس"، موسى أبو مرزوق، إلى الحديث عن استنساخ التجربة اللبنانية في فلسطين. وما المهرجان الحاشد الذي دعت "حماس" إليه في غزة يوم الجمعة الواقع فيه 2006/10/6، تحت شعار "الانتصار لخيار الأحرار ورفضاً لمؤامرات الأشرار"، إلا دليل على ذلك. إذ تمكنت "حماس"، على الرغم من الحصار الاقتصادي والسياسي، من حشد نحو نصف مليون لحماية خيار المقاومة وخيار الشعب الديمقراطي.

الاستنساخ الذي تحدث عنه أبو مرزوق يقصد أن تقوم المقاومة الفلسطينية، وعلى مختلف مشاربها وانتماءاتها، باستيعاب الدرس اللبناني، وإعادة النظر جذرياً في ممارساتها على الساحة الفلسطينية، وأن تعمل على تأسيس وحدة وطنية حقيقية من خلال الالتزام الصادق بالثوابت الفلسطينية التي تجمع الفصائل عليها، وبذلك يكون في قدرة المقاومة الفلسطينية تحقيق إنجاز تاريخي.

في النهاية، يمكن القول إنه بعد أن وضعت الحرب السادسة أوزارها بخسارة فادحة للطرف الإسرائيلي، وبعد أن تحقق النصر للمقاومة، بدأت الولايات المتحدة الأميركية ممارسة الضغط داخل الساحة الفلسطينية، إلى جانب تشديد الحصار السياسي والاقتصادي، كي تزيح الحكومة المنتخبة وتفشلها وتقوض النظام السياسي الفلسطيني الذي وصلت إلى سدة الحكم فيه، بطريقة ديمقراطية، حركة إسلامية، وذلك لتدعي لاحقاً أن الحركات الإسلامية، سواء كانت في الحكم أو خارجه، مصيرها الفشل، وبالتالي يتم إعادة الثقة إلى كل من أصابهم الذعر والخوف من انتصار حركات المقاومة، سواء على الساحة اللبنانية أو الساحة الفلسطينية.

وفي هذا السياق تأتي خطوات الضغط على الرئيس أبو مازن لإطاحة حكومة "حماس". إذ مورست عليه ضغوط كبيرة من أجل عدم تكليف الأستاذ إسماعيل هنية تاليف حكومة الوحدة الوطنية في حال تم الاتفاق على تأليفها. لكن رئيس السلطة الفلسطينية يحرص على تحقيق ما يصبو إليه عن طريق الحوار لاستدراج "حماس" ودمجها في التسوية السياسية من خلال الحديث عن الواقعية والمتغيرات الدولية.

وبهذا يمكن القول إن الحرب الأخيرة وضعت حداً لتقافة الهزيمة التي كانت سائدة، ورفعت معنويات الشعب الفلسطيني، وعززت ثقة شعوب المنطقة بالمقاومة الوطنية، في الوقت الذي فتحت الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولي المباشر لمحاولة فرض حلول لمصلحة الاحتلال، وتفكيك البنية العربية في المنطقة وتصنيفها ما بين معتدل ومتطرف، كي يتم تحويل الصراع ضد إسرائيل إلى صراعات داخلية عربية.

لقد حركت الحرب الأخيرة فعلاً المياه الراكدة وأرست، ربما، أسساً جديدة لخريطة تسوية في المنطقة. فإسرائيل باتت تحسب ألف حساب لأي حرب مقبلة مع أي طرف عربي بعد خسارتها أمام المقاومة اللبنانية ووقوفها عاجزة أمام المقاومة الفلسطينية. لذلك فإن الحرب الأخيرة هي بداية نهاية المشروع الإسرائيلي على المدى البعيد. ■

## محمد الحوراني\*

إحدى النتائج الملموسة جداً للحرب هي اهتزاز صورة الردع الإسرائيلي. وأكثر من يدرك هذه الحقيقة هو إسرائيل نفسها. فهي تعرف تماماً أنها لم تستطع أن تنتصر في حربها الأخيرة. وأنا أعتقد أن الحرب، وإن كانت حدثت على أرض لبنانية، فإنها مرتبطة برؤية أميركية لشرق أوسط جديد، تبث أجزاء مهمة من ملامحه في العراق، الذي يذهب خطوة وراء أخرى إلى التقسيم، تحت مظلة الدم المسفوك من عراقيين على يد عراقيين، ومن عراقيين على يد أميركيين. وهي حرب خيضة أيضاً لا بالضبط لحساب لبنان، وإنما أيضاً لحساب أطراف خارج لبنان من دول الإقليم.

هذه الحرب أثارت حواراً عميقاً في لبنان يتعلق بموضوع الدولة. ومعروف أن لبنان يحكمه توازن طائفي خاص به. واللبنانيون هم من سيجيب عن سؤال مهم وجوهري هو: هل سيكون لديهم دولة تشكل قاسماً مشتركاً، يقبلون به، ويتشاركون فيه، ويعملون تحت لوائه، أم لا؟

أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فأنا أعتقد أن هناك طرفين: أحدهما في لبنان يتعلق بالحرب والأسئلة التي طرحها والقرار الدولي 1701، والآخر يتعلق بفلسطين التي تعيش حالة أزمة وحصار. لذلك أحد الأسئلة المطروحة هو: هل أداء حزب الله سيؤثر لمصلحة تنظيم معين مثل "حماس" في الأرض الفلسطينية، في سياق كلي يتعلق بالحركات الإسلامية في العالم العربي؟ أنا أعتقد أن الإجابة هي لا. وإن كان وصلنا انطباع قوي عن أداء حزب الله، إلا إنه لا يمكن تجاهل أن الثمن الذي دفعه لبنان هو أيضاً باهظ. وتجربة الشعب الفلسطيني فيما يخص الأثمان تقوده إلى إدراك أنه حتى الأداء الجيد له ثمن فادح. وأعتقد أنه لا يوجد إجماع في الساحة بشأن أداء جيد للمقاومة في فلسطين. بمعنى أن المقاومة كثيراً ما استعملت أدواتها لأسباب حزبية لا تتعلق بكل القضية الفلسطينية. كما أنها لم تختار أحياناً الوسيلة أو الزمان الملائم لتحقيق هذا الأمر، أو لجعل المقاومة في خدمة هدف. ويبدو أنها كانت أداة استقطاب أكثر منها وسيلة لتحقيق هدف سياسي.

وفي ظل التأزم والانسداد في الساحة الفلسطينية، لا أعتقد أن المجتمع الفلسطيني أزاح تركيزه عن طابع همومه اليومي، الأزلي والخالد كما يبدو. في اعتقادي لم يكن هناك من تأثير لهذه الحرب لمصلحة طرف معين. فهي لم تعزز طرفاً في الساحة الفلسطينية على حساب طرف آخر، إطلاقاً.

لا يمكن إنكار أن سلوك حزب الله، إن كان في هذه الحرب أو في المواجهات السابقة، قد أثر في الساحة الفلسطينية. الانسحاب الإسرائيلي من لبنان سنة 2000، الذي بدا أنه حدث تحت ضربات المقاومة في لبنان، كان أحد العوامل الدافعة بالنسبة إلى الانتفاضة. طبعاً، هناك عوامل أخرى تتعلق بالاحتقان الداخلي، وبانسداد الأفق السياسي، وبفشل مفاوضات كامب ديفيد بشأن الحل النهائي.

على الأقل، أثرت هذه الحرب في اتجاه تكون فكرة في وعي الناس تقول إن إسرائيل ليست جهة لا يمكن قهرها، وإن لم يترتب على ذلك ممارسة جديدة في الساحة الفلسطينية. لكن الفكرة بدت مجسدة أكثر في وعي الناس. وأعتقد أن إسرائيل هي أكثر من يدرك هذه الحقيقة. ورتبت على إدراكها هذا مجموعة من الخطوات. وهي تطلق تصريحات من وقت إلى آخر بأن هناك جولة مقبلة، في محاولة لتأكيد تفوقها العسكري. وهذا ناتج من شعورها العميق بفشل حربها بالمعنى العسكري على لبنان.

سؤال: هناك من يرى أن هذه الحرب وفرت للجانب الفلسطيني فرصة لم تتوفر له منذ سنة 1973، إذ قدمت له على طبق من فضة انتصاراً لم يكن يتوقعه ويحلم به. وبدا فقد فتحت الباب من جديد أمام مشروع الدولة الفلسطينية، الذي بدا كأنه انتهى ولم يعد ممكناً تحقيقه.

جواب: من هذه الزاوية، نعم. الحرب أثرت لمصلحة الموضوع الفلسطيني. فكثير من القوى الدولية أصبح مدركاً أكثر من أي وقت مضى أن جذر المشكلة في الشرق الأوسط هو المشكلة الفلسطينية. لكنني أعتقد أن هذا المناخ الذي بدأ يتكون لدى الفلسطينيين في لحظة هم فيها غير مستعدين لتفعيله وللتعامل معه وتثمينه في اتجاه استعادة مسار يؤدي بهم، بالتدريج، إلى نيل الحرية والاستقلال. فلدينا الوضع الذي نجم عن الانتخابات، التي فازت فيها "حماس"، ولدينا حكومة ما زالت في منطقة التفكير في المفاضلة بين الشعار التاريخي وبين تبني سياسات لمصلحة الشعب الفلسطيني. وبين هذا وذاك، ليس لديها وقت كثير لتحسم أمرها، وخصوصاً أن قرارات "حماس" تستلزم وقتاً طويلاً، لأن سياستها قائمة على الأيديولوجيا أكثر مما على السياسة. وهذا يصعب مهمة من يريد أن يجعل "حماس" تتبنى سياسة واقعية. فوق ذلك، فقرار "حماس" ليس محلياً، إذ هي جزء من حركة أوسع نطاقاً، دولية. لذلك فإن قرارها، فيما يتعلق بفلسطين، ليس في يدها حصراً. وربما يكون الموضوع الفلسطيني بالنسبة إلى

حركة الإخوان المسلمين هو أداة استنهاض العالم الإسلامي. لذلك ربما توضع سياسات تتعلق بفلسطين، يتفوق فيها هدف استنهاض العالم الإسلامي، ودعم الحركات الإسلامية في العالم، على إنهاء الألم الفلسطيني، وحل الموضوع الفلسطيني.

**سؤال:** هناك فعلاً من يرى أننا لا نستطيع استغلال الانتصار في لبنان بسبب وضعنا الداخلي. لكن هناك من يرى أن السبب هو الافتقار إلى قيادة قادرة على اتخاذ قرارات صعبة. فالرئيس يستطيع أن يصوغ سياسة انطلاقاً مما حدث، ومثل هذه السياسة قد يمكننا من الاستفادة من الفرصة الثمينة التي جاءتنا على غير توقع. أي أن الحل ليس في المساومة مع حركة "حماس" للوصول إلى حل سياسي وسط، وإنما في تحديد سياسة سليمة تقنع أغلبية الفلسطينيين، وتدفعهم إلى السير وراءها.

**جواب:** الأمر ليس بهذه السهولة. لكنني أعتقد أن في إمكان الرئيس أن يضع سياسة نشيطة وفعالة مستمدة من مسار منظمة التحرير الفلسطينية. لو أن المسألة تتعلق بالذهاب إلى مؤتمر دولي من أجل حل نهائي لكان الأمر واضحاً. فالجمهور الفلسطيني سيكون عندئذ أمام حل معروض عليه، وهنا تخرج المسألة من إسار الفصائل إلى المنطقة الأوسع، وهي قبول الشعب الفلسطيني بهذا الاتفاق أو رفضه. أما الخيار الآخر، خريطة الطريق، فينتوي على مجموعة من المراحل من شأنها أن تخلق مشكلة داخلية فلسطينية جدية، فضلاً عن أن مقومات الحل النهائي غير محددة فيه.

إذا ذهبنا إلى مؤتمر للحل النهائي يمكن أن نختصر الطريق مباشرة، وسيكون الجمهور الفلسطيني معنا. لكن إسرائيل غير مستعدة للذهاب إلى مؤتمر دولي لدفع استحقاقات السلام.

**سؤال:** إذاً ليس في مصلحتنا العودة إلى دوامة خريطة الطريق. لكن الأمر يجب ألا يتعلق بما يراه الإسرائيليون وغيرهم فقط، بل بما نراه نحن أيضاً. السياسة الأميركية والغربية عامة مأزومة في المنطقة كلها، بدءاً بأفغانستان، مروراً بالعراق وإيران ولبنان. وبالتالي نستطيع نحن في لحظة من اللحظات أن نقول للمعنيين إننا سنزيد الطين بلة ونفجر لكم الصاعق الرئيسي في المنطقة، الذي اسمه القضية الفلسطينية، إلا إذا قدمتم لنا شيئاً جدياً. لا تقولوا لنا ارجعوا إلى خريطة الطريق؛ فهذه بالنسبة إلينا تعود إلى الزمن الماضي، لا إلى الحاضر. نحن تحت الاحتلال منذ أربعين عاماً، ولسنا مستعدين للقبول به أكثر من ذلك. لا نستطيع أن نتحمل مفاوضات تمتد أعواماً أخرى. نشعر أحياناً بأن السياسة الفلسطينية تنتظر الآخرين، ولا تبادر إلى الفعل.

**جواب:** أوافق على ما تقول. وأتمنى أن تتخذ منظمة التحرير موقفاً واضحاً يصر على أن الطريق إلى الحل هو الذهاب إلى مؤتمر دولي، من أجل الحل النهائي. فقد جربنا سياسة المراحل الملائنة بالتفصيلات والشياطين، والتي انتهت إلى الفشل. وأنا أعتقد أن الموقف الفلسطيني شابه مجموعة علل استراتيجية، منها عدم وجود سياسة فلسطينية متخذة بعد تفكير، ومنها عدم وجود إرادة للمبادرة وطرح الموقف الفلسطيني، فنحن نتعامل مع ما هو مطروح علينا. وهذا مع الوقت أفقدنا المبادرة، وجعلنا طرفاً متلقياً.

نحن الآن في ظل تنافس قطبين: قطب من دون أي سياسة واقعية ["حماس"]، وقطب بأهداف واقعية، لكنه لا يجيد وضع سياسة كفيلة بالوصول إليها، الأمر الذي يعمق الأزمة الفلسطينية. لذلك شعر المواطن بأنه ضائع. ولا أرى في الأفق القريب حلاً لهذا المأزق، لأسباب موضوعية كثيرة، منها أن الاستقطاب القائم في الساحة الفلسطينية غير موضوعي. فهو استقطاب حزبي، مغرق في حزبيته، بلا أرضية وطنية. وهذا ينتج نوعاً من الثقافة تفرز عنفاً يظهر من وقت إلى آخر، كما يجري في غزة، أو في بعض مناطق الضفة. ثم إن سلطة القرار ليست موجودة هنا في فلسطين فيما يتعلق بحركة الإخوان المسلمين. وهناك عجز منظمة التحرير عن وضع سياسة تبادر هي إلى ترويجها، وكسب أنصار لها، الأمر الذي يعمق الأزمة. ثم إن البنى التنظيمية في كثير من التنظيمات بنى متهاكمة، نسيت المهمة الأصلية، وهي أننا حركة وطنية لديها هدف يتمثل في الحرية والاستقلال. ■

### خالدة جرار\*

لم يعد خافياً على المتتبع لمجريات الأمور في المنطقة أن أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان لم تكن فقط الأهداف التي أعلنها الإسرائيليون وفشلوا في تحقيقها، أي استعادة الجنديين الأسيرين ونزع سلاح حزب الله وتصفيته، وإنما كانت أبعد من ذلك كثيراً، وترتبط بإعادة ترتيب المنطقة وفق المصالح الأميركية - الإسرائيلية في إطار مفهوم "الشرق الأوسط الجديد"، الذي بشرت به وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، في ذروة الحرب، وكان

شمعون بيرس سبق أن نادى به من قبل. وهو يهدف إلى تصفية قوى المقاومة والممانعة بمختلف أشكالها، وفرض الرؤية الأميركية - الإسرائيلية للتسوية السياسية، وبالتالي فرض هيمنتها ورؤيتها سياسياً واقتصادياً على كامل منطقة الشرق الأوسط.

لكن صمود وصلابة مقاومة حزب الله والشعب اللبناني، والانتصار العسكري الذي تحقق، شكلت كلها سداً منيعاً في وجه تلك المخططات. ويتوافق الفشل الأميركي في لبنان مع الصعوبات الحقيقية التي تواجهها القوات الأميركية في العراق في ظل المقاومة المتصاعدة، ومع النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الفلسطينية، والتي أشرت إلى استمرار المقاومة والممانعة الفلسطينية، ومع صمود الممانعة في الموقفين السوري والإيراني، ليؤكد أن تحقيق الأهداف الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة ليس أمراً سهلاً كما يعتقد البعض، ما دامت المقاومة موجودة، وتمتلك بثوابتها وسلاحها، وتحقق أوسع التفاف شعبي حول خياراتها.

وقد جاءت زيارة وزيرة الخارجية الأميركية للمنطقة (في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2006) ولقاءاتها مع زعماء الخليج العربي والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، من أجل السعي لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه آلة الحرب الإسرائيلية في لبنان وفلسطين، إضافة إلى الأهداف المتعلقة بإيران.

ويمكن القول إن نتائج الحرب، المتمثلة في انتصار حزب الله العسكري، كقوة منظمة وكقيادة حكيمة، ستلقي بظلالها على الوضع الفلسطيني في عدة مجالات، سواء من ناحية تثبيت نموذج متميز انتصر على إسرائيل، أو كيفية التعامل مع تعقيدات الوضع الداخلي اللبناني، أو من ناحية استخلاص الدروس المتعلقة بصلاصة القيادة وحكمتها والسرية وقوة التنظيم والمقاومة، إلخ.

من الناحية السياسية سيتعزز الموقف الفلسطيني الرفض لمشاريع التسوية، كخريطة الطريق واتفاق أوسلو. وسيكون لديه، بالتالي، فرصة للنجاح في منع الانخراط الفلسطيني الرسمي في هذه المشاريع، ولا سيما أن إسرائيل، مدعومة من الإدارة الأميركية، لم تقدم أي تنازلات في الملف الفلسطيني.

وهذا ما سيدفع أغلبية الفلسطينيين إلى التمسك بخيار المقاومة أسلوباً لإنهاء الاحتلال، وسيساعد على مواصلة المساعي لبثورة برنامج سياسي موحد، في ظل تعدد القوى الفلسطينية، يفرض على المجتمع الدولي التعامل مع الحقوق الفلسطينية بجدية أكثر.

وعلى المستوى الشعبي ستتعالي الأصوات المطالبة بتبني نموذج مقاوم وصلب كنموذج حزب الله، الأمر الذي سيفرض على القيادات والأحزاب الفلسطينية دراسة هذا النموذج وإعادة تقويم أدائها بما يتلاءم مع الاقتراب من هذا النموذج. والأهم من ذلك كله، تعزيز الثقة بخيار المقاومة بالمعنى الشامل، وخيار البناء والإعداد الداخلي، والحكمة السياسية في إدارة الشأن الداخلي والخارجي.

ولا شك كذلك في أن نتائج الحرب والانتصار الذي حققه حزب الله، وتفاعلات ذلك الإيجابية في الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، ستدفع كلها الإدارة الأميركية، في الوقت نفسه، إلى استنفار قواها لإفراغ الانتصار اللبناني الكبير من مضمونه، عبر إدخال قوى الممانعة في دوامة من الصراعات الثانوية. وفي هذا الإطار جاءت زيارة رابيس للمنطقة. لذا فالمطلوب من الجميع الانتباه إلى ذلك، والحذر منه ومقاومته. ■

## صالح رأفت\*

استطاعت المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله، بفعل اعتمادها على حسن التنظيم والتخطيط الجيد والمسبق للحرب، والمحافظة على سرية ذلك طوال ستة أعوام، وبفعل حسن إدارتها العسكرية والسياسية للمعركة، واستنادها إلى احتضان وصمود الشعب اللبناني بمختلف طوائفه وفئاته الاجتماعية، ووحدة قواه السياسية ومؤسسات الدولة اللبنانية التي تجلت في أثناء التصدي للعدوان الإسرائيلي على امتداد 33 يوماً، أن تهشم قوة الردع الإسرائيلية وتهزم صورة "الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر"، وأن تفضل كل الأهداف المعلنة للعدوان التي سعت الحكومة الإسرائيلية لتحقيقها من وراء حربها العدوانية على لبنان، وفي مقدمها الإفراج عن الجنديين الأسيرين، ونزع سلاح حزب الله وتفكيكه. كما استطاعت أن تحبط المشاريع الأميركية - الإسرائيلية التي سعت لاستثمار العدوان وفرض الاستسلام على لبنان الشقيق.

الإدارة الأميركية، التي عبرت عن دعمها المعلن للعدوان الإسرائيلي وإمداد الجيش الإسرائيلي بأحدث ما في الترسانة الأميركية من الفذائف الصاروخية الذكية، والتي عملت على تأمين الحماية السياسية الدولية لإسرائيل من خلال تعطيل دور مجلس الأمن الدولي ومنعه من اتخاذ قرار مبكر لوقف إطلاق النار كي تعطي إسرائيل الوقت



الكافي لتحقيق الانتصار الموهوم، حصدت، هي الأخرى، الفشل أيضاً. لكنها تسعى حالياً، عبر إثارة روح الطائفية والانقسام السياسي بين الطوائف والفئات والقوى في لبنان، لتحقيق الأهداف التي فشل العدوان الإسرائيلي في تحقيقها.

وقف الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده إلى جانب لبنان الشقيق ضد العدوان الإسرائيلي، واحتضنت مخيماته في لبنان، على تعاسة وضعها، إخوته أبناء الجنوب اللبناني الذين دمرت منازلهم وهجرهم العدوان. لقد أكدت الحرب على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية الفشل الذريع للسياسة الإسرائيلية التي اعتمدت على القوة واحتلال أراضي الغير في حل الصراع مع المحيط العربي. كما أثبتت عدم جدوى سياسة الحل الأحادية الجانب التي اتبعتها إسرائيل في الجنوب اللبناني، وكذلك في قطاع غزة. وأبرزت، من جديد، للإسرائيليين وللعالم بأسره أنه من دون حل نهائي وعاجل لجذر الصراع العربي - الإسرائيلي، المتمثل في القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية التي احتلت في عدوان حزيران/يونيو 1967، لن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة. وقد بدأ كثير من القوى الإقليمية والدولية، وحتى بعض الأطراف داخل إسرائيل، فعلياً، باستخلاص ذلك والدعوة إلى مغادرة نهج الحل الأحادية الجانب والحلول الجزئية والانتقالية، وإلى التوصل إلى حل نهائي وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

إن المناخ الجديد الذي تولد بعد وقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المناطق التي أعادت احتلالها في الجنوب اللبناني، يفسح المجال أمام قيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية للعمل المشترك مع الدول العربية الشقيقة والمجموعات الدولية الصديقة في إطار مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل استصدار قرارات جديدة تلزم إسرائيل بوقف العدوان وفك الحصار عن شعبنا، وبإزالة جدار الضم والفصل العنصري عملاً بحكم محكمة لاهاي الدولية، وبإطلاق الأسرى من سجون الاحتلال، واتخاذ الترتيبات العاجلة لعقد مؤتمر دولي للسلام، برعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، يقوم على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع وخصوصاً القرارات 242، و338، و425، و1397، و194، وبحيث يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل ونهائي عن جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية التي احتلت في حرب 1967، وفي مقدمها القدس العربية، وإقامة دولة فلسطين كاملة السيادة بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وتأمين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأماكنهم التي هجروا منها.

وهناك دروس وعبر كثيرة أخرى من تجربة حزب الله والحرب على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية من الممكن أن يستفيد منها شعبنا وقواه السياسية ومؤسساته الرسمية والأهلية. يأتي في مقدمها أهمية تحقيق الوحدة في الموقف السياسي بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة العدوان والحصار الإسرائيلي المفروض على شعبنا، وذلك لتعزيز صمود شعبنا، وتوفير عوامل القوة والنجاح للتحرك السياسي الفلسطيني والعربي في إطار مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى من أجل وقف العدوان الإسرائيلي، وفك الحصار السياسي والمالي والاقتصادي عن شعبنا، وإيجاد حل نهائي وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

ويتأتى ذلك بأن يغلب الجميع المصالح الوطنية العليا لشعبنا على المصالح الفئوية الضيقة، ووضع وثيقة الوفاق الوطني، وما تم الاتفاق عليه في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي بين الأخ الرئيس محمود عباس والأخ إسماعيل هنية، رئيس الحكومة، بشأن برنامج الحكومة المقبلة موضع التطبيق والمباشرة في تأليف حكومة الوحدة الوطنية القادرة على استحضار وحشد الدعم الدولي السياسي والمالي والاقتصادي لشعبنا، وبما يوفر حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة الفلسطينية العتيدة، وبما يمكن من المساهمة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، وتأمين الرواتب للموظفين في القطاع الحكومي، واستئناف الدعم المالي الخارجي لمشاريع البنية التحتية.

كذلك لا بد من الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/مارس 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في جميع أماكن وجوده.

وكذلك لا بد من الاستفادة من تجربة حزب الله في المحافظة على طهارة سلاح المقاومة الفلسطينية، والاعتداء به في تحريم استخدام السلاح في حل الخلافات بين القوى الفلسطينية، أو استخدامه في التعدي على المؤسسات العامة أو الأملاك الخاصة، والحرص على عدم ظهور سلاح المقاومة والمحافظة على سرية تشكيلات المقاومة والابتعاد

عن الاستعراضات الشكلية، والحرص على التكامل والتعاون ما بين الفصائل الفلسطينية وقوات وأجهزة الأمن الفلسطينية أسوة بالتعاون القائم بين المقاومة اللبنانية والجيش اللبناني.

كما أن على فصائل المقاومة الفلسطينية أن تتحلى بضبط النفس، وألا تعطي قوات الاحتلال الإسرائيلي أية مبررات لتصعيد عدوانها وحصارها، وخصوصاً على قطاع غزة، مقتدية في ذلك بحزب الله وطريقته عندما قبل بقرار مجلس الأمن رقم 1701 وتعامل معه، على الرغم من كل ما فيه من مشكلات. فقد أعلن السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في خطابه الأخير قوله: "حتى الآن نحن صبرنا لأننا لا نريد أن نسجل أي خرق للقرار 1701، لأننا نعرف أن أي خرق بسيط من قبلنا ولو كان دفاعاً شرعياً ستقوم الدنيا ولن تقعد...". ■

(\* شاعر وكاتب فلسطيني مقيم برام الله.

(\*\*) عضو هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية".

(\* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(\* وزير شؤون الأسرى ("حماس").

(\* عضو المجلس الثوري لحركة "فتح".

(\* عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

(\* الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)